



جامعة البترا



# الميثاق الاجتماعي العربي

مشرقي الفكر العربي  
عمان - الأردن  
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

الميثاق الاجتماعي العجيب

الطبعة الأولى  
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

صيغة مُحَرَّرَة مَنْقَحَة



حقوق الطبع والنشر محفوظة  
لمنتدى الفكر العربي



طُبِعَ بِدَعْمِ مِنْ جَامِعَةِ الْبِطْرَا

مُنْتَدَى الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ

P.O.Box: 1541

Amman 11941 Jordan

Tel: (+962-6) 5333261/5333617/5333715

Fax: (+962-6) 5331197

E-mail: [atf@atf.org.jo](mailto:atf@atf.org.jo)

URL: [www.atf.org.jo](http://www.atf.org.jo)

ص ب ١٥٤١

عمّان ١١٩٤١ الأردنّ

تلفون: ٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (+٩٦٢-٦)

ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (+٩٦٢-٦)

[facebook.com/atf.jordan](https://facebook.com/atf.jordan)

[twitter.com/atf\\_jordan](https://twitter.com/atf_jordan)

مُنْتَدَى الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ



# الميثاق الاجتماعي العربي

أقر هذا الميثاق من جانب الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربي ونخبة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين العرب والشباب العربي المشارك في المؤتمر الشبابي الخامس الذي عقد في عمان بعنوان «المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي»، في ١١ كانون الأول ٢٠١٢.

«إن أهمية الميثاق الاجتماعي العربي تكمن في الرؤية الاستراتيجية المشتركة لبناء المستقبل على أساس أنه إطار توجيهي يُحدّد معالم السياسات العامة في مختلف المجالات، ويهيء الأجيال العربيّة ويستجمع قدراتها وطاقاتها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويحقّق الأمن والاستقرار، ويضمن للمواطن كرامته الإنسانيّة».

الحسن بن طلال

من تصريح سموه لدى تسلّم جلالة الملك

عبدالله الثاني ابن الحسين

ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة نسخة من الميثاق الاجتماعي العربيّ،

٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

# تقديم

## ميثاق المجتمع العربي جلد ١

د. الصادق الفقيه

الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

### مُدخل

أطلق منتدى الفكر العربي فكرة «الميثاق الاجتماعي العربي» منذ البدايات الأولى للثورات العربية، كجزء من منظور شامل تضمنه «المشروع الحضاري العربي»، الذي اعتمدته الهيئة العامة للمنتدى خطة عمل لخمس سنوات. وتولد من قناعة مشتركة بأن هذا الميثاق يمكن أن يكون له صدى كبيراً إذا تضمن القضايا الكبرى للمجتمعات العربية، شريطة إمكانية تحقيقه في أرض الواقع بتراضي أطراف المعادلة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية العربية، وإذا فُسر بشكل صحيح وفُهم على نحو أفضل واستوعب على نحو أتم، واستدرك حكمة إدارة التنوع والتعدد، واستوعب حقائق الاختلاف. وبالتالي، سُمح لمضامينه المساهمة في بناء مجتمعات عربية أكثر ديمقراطية وإنسانية.

## الميثاق

ولعل المتتبع للمشهد العربي المعاصر، يدرك بعمق مدى الحاجة لوجود ميثاق اجتماعي عربي، وأهميته وضرورته لرسم خصائص المجتمعات العربية في تنوعها وراثها وجذورها الوجدانية والتاريخية والحضارية، والقدرة على تمثل وإدراك طبيعة ونوعية الفعل المطلوب والمرتبط بقضايا المعرفة والثقافة الإنسانية والحقوق والواجبات والحرمان وآليات ضماناتها. ويمكنه بهذه الصفة أن ينتج معادلات جديدة تتسجم مع المرتكزات الثابتة والمبادئ الأساسية والغايات الكبرى، التي تعكس قيم وتطلعات المجتمعات العربية.

لقد أراد منتدى الفكر العربي من هذا الميثاق الاجتماعي العربي تأسيس دستور، أو عقد اجتماعي، يسعى للتمكين القانوني الفرد والمجتمع، تحقيقاً للكرامة الإنسانية، وتحقيق مشروع الإنسان العربي في الحياة الحرة الكريمة، أي الارتقاء بالإنسان وتحفيز الدولة نحو الوطن الذي يقوم على فكرة المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم الارتقاء بالأجيال الجديدة نحو مجتمع المعرفة.

لذلك، جاء التأكيد بأن تحقيق مشروع الإصلاح الشامل في مجتمعاتنا من خلال الاعتماد على منهج التغيير الإيجابي الصاعد، سواء على مستوى النظام السياسي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو القانوني، أو الاقتصادي، أو على مستوى الخطاب العام. وبمستويات تستجيب لمرحلة الانتقال الديمقراطي بلا اضطراب، أو ردة.

## الإطار المرجعي العام

لقد بدأ العمل في صياغة هذا الميثاق منذ أوائل العام ٢٠١١، وهو يحدد تصورات أساسية للقواعد السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية للمجتمعات العربية ما بعد الثورات، وهو مبحث أساسي في مشروع المنتدى حول «المشروع الحضاري العربي»، ويعتمد على الفلسفة الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية النازمة لأعماله الكلية. كما أنه جهد يفسر نشأته وبقائه واستمراره، متخذاً من هذا الميثاق الاجتماعي العربي الذي أقره، إلى جانب الهيئة العامة للمنتدى، مفكرون ومتقنون وشباب عرب، واعتمده فيما بينهم ولأمتهم، أساساً للحقوق والواجبات التي تنظم شؤون الحياة المشتركة، وقاعدة للتوفيق بين الإرادة العامة للجماعة والإرادات الفردية أو الجزئية المنضوية تحتها، ووسيلة لإزالة التناقض بين ميول الإنسان الفردية وواجباته الاجتماعية، وأداة تحول في العلاقات النازمة للولاية العامة، وما يندرج تحتها من علاقات بين الحاكم والمحكوم، دون تصعيد التناقض على المصالح والمراتب إلى الحد الذي يجعل منه صراعاً تناحرياً يهدد الناس في حياتهم وحقوقهم وحررياتهم.

وانسجاماً مع هذا التوجه، اعتمدت الهيئة العامة للمنتدى الفكر العربي في اجتماعها العادي يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بتوافق الآراء، «الميثاق الاجتماعي العربي»، الذي يعد ثمرة لسلسلة طويلة من الاستماع والنقاش والتداول والتحليل، والذي أعد مسوداته وتصورته الأولى خبراء منضمون لتشكيلات المنتدى، وانتظمت حولها ندوات حوارية شارك فيها خبراء ومفكرون وشباب عرب، ووسعت فيها التصورات، وضُبطت المفاهيم، وعُززت الضمانات، استشعاراً من النخبة لضرورة وأهمية مسألة التعاقدات الاجتماعية، التي تمثل



حاجة عربية ماسة، ولا سيما أن المبادرة بصياغة هذا الميثاق جاءت مباشرة بعد التغييرات العاصفة في الوطن العربي خلال العامين الماضيين، التي لا تزال تفاعلاتها وتأثيراتها مستمرة.

ولا يمكن في هذا المستوى من النظر أن نغفل ذكر أن الشعوب العربية لديها تطورات مشروعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والمؤسسات الفكرية والبحثية والتعليمية، والمنظمات الرسمية والأهلية والمدنية، والحكومات وأجهزتها التربوية والإرشادية والإعلامية والعدلية، تتحمل المسؤولية للترويج لهذه العدالة. وجاء الميثاق ليساهم في تعزيز التنمية الثقافية والتنوع والتعددية، وتشجيع العمل المشترك والتضامن الاجتماعي في الوطن العربي، وينبغي أن يكون بداية لاتخاذ جميع الخطوات الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان والأمن الإنساني والكرامة الإنسانية. كما أنه من الضروري أن تعتمد الحكومات سياسات لتعزيز الاندماج، ومنع ومكافحة والقضاء على جميع أنواع التعصب والتمييز حتى تُمكن للعدالة.

## دستور اجتماعي

يؤكد «الميثاق الاجتماعي العربي» جملة من القضايا الهامة، التي تمثل في مجملها دستوراً اجتماعياً، من بينها سيادة مفهوم المواطنة المتكافئة في المجتمعات العربية، الذي يعتبر أساس الفقه السياسي لمبدأ التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويتضمن الإقرار بفوائد التنوع، ومبدأ العيش المشترك، والاعتماد المتبادل نهجاً وسلوكاً.

وقد لفت سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي ورأعيه، وصاحب المبادرة، خلال تسليمه نسخة من الميثاق لجلالة الملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، يوم الأربعاء ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، إلى أن أهمية الميثاق تكمن في الرؤية الاستراتيجية المشتركة لبناء المستقبل على أساس أنه

إطار توجيهي يحدد معالم السياسات العامة في مختلف المجالات، وبهيئ الأجيال العربية ويستجمع قدراتها وطاقاتها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويحقق الأمن والاستقرار، ويضمن للمواطن كرامته الإنسانية.

ولم يفت على جلالة الملك أن يعبر عن شكره وتقديره لجهود سمو الأمير الحسن بن طلال والمفكرين العرب ودورهم في تبني وجهات نظر متنوعة تستجيب للتغيرات التي يشهدها الوطن العربي، وتُسهم في تعزيز قيم الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وحكم القانون ومرتكزات الفكر الديمقراطي، مؤكداً أن للمفكرين العرب دوراً رئيساً في تعزيز أسس الديمقراطية المستندة إلى قبول التنوع والاختلاف والتوازن بين الحوار المنفتح، والمنافسة الشريفة، معتبراً أن تعزيز هذا النهج سيقود إلى المستقبل الأفضل الذي يستحقه أبناء الأمة.

## تلازم الحرية والعدالة

واعتباراً لما ورد في هذا التقديم الخاص، لم يجد الذين عكفوا على صياغة هذا الميثاق تبايناً أو اختلافاً يجرح الربط بين الحرية والعدالة، كتضويتين مركزيتين بالرغم من منطلقاتهما المختلفة، بل كانت النتيجة المنطقية بينهما واحدة، فكلما وجدت الحرية زكت العدالة، والعكس صحيح. وهذا ما حاول الميثاق تبريره مستحضراً دائماً الكليات العامة لهاتين القيمتين الهامتين. ومع ذلك، فإن الميثاق الاجتماعي، وفلسفته الكامنة وراء ذلك، يميل نحو تفضيل صيغة الديمقراطية الاجتماعية ومجموعة الآليات المنظمة لها والمصالح المرتبطة بها.

وانطلاقاً من هذا المنظور، اعتمد الميثاق على قراءة عامة لكل المواثيق المختصة بالحقوق الأساسية الرامية إلى حماية كرامة الإنسان ومبادئ الديمقراطية الاجتماعية التي أكدتها العديد من الدساتير العربية. كما يأخذ بعين الاعتبار قوة التطلعات المعبر عنها داخل المجتمعات العربية بشأن التطبيق

الفعلي لهذه الحقوق والمبادئ والتي تتطلب وضع جملة من القواعد من أجل احترامها.

ويجوز القول إجمالاً: إن هذا الميثاق هو من أجل العدالة الاجتماعية ومبني على الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما حول الإدراك العميق للحرية البشرية القائم على الوعي والتفاعل بين نمو الاحتياجات الطبيعية وسنة الارتقاء. لأن العدل لا يتحقق إلا بالحرية والديمقراطية والتمكين القانوني وكل ضمانات الكرامة الإنسانية.

## المغزى والدلالات

نود في هذه القراءة أن نتبين طبيعة ومغزى ودلالات هذا الميثاق، الذي قصد منه الارتقاء بالمواطن والمجتمع العربي من حيث الإدراك العميق للحرية الإنسانية القائم على الوعي والتفاعل بين احتياجات الإنسان ونموه وتقدم الاجتماع والعقل من خلال تعميم التعليم، وتحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، وانصهار الشعب في وحدة إنسانية شاملة. إذ إن الميثاق هو اللازمة الضرورية لتصحيح الأوضاع غير السوية، التي كانت سائدة ما قبل الثورات العربية، إذ اتخذت الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، في الاعتبار.

ومما لا شك فيه، أن المحاولات التأسيسية والإصلاحية، التي رافقت الثورات العربية، لا تتناقض مع الأسس العامة لمفهوم شمولية الإصلاح وعالمية حقوق الإنسان فيه، والكليات والمبادئ العامة، والتي تحفظ أصول الكرامة الإنسانية. وبهذا الفهم، فإن الميثاق الاجتماعي العربي يمكن أن يكون دستوراً اجتماعياً، يمثل خارطة طريق سياسية جديدة. فهو مثلما يسعى لأن يكون مرجعية لتنظيم العلاقات بين المحكومين، وفقاً للميراث الأخلاقي للأمة، التي

تتسق مع المبادئ الإنسانية العصرية، والتي تتسجم مع ما توصلت إليه البشرية من أشكال نظام الحكم، فإنه يستهدف إعادة ترتيب وتركيب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وفقاً لعقد جديد يقوم على التوافق في تنظيم هذه العلاقة.

ومن المعلوم بدهاء أن الثورات والخضات الاجتماعية الكبرى تستحدث طرائق عملها، وتنشئ فكراً جديداً يوجه مسيرة الشعوب، والجديد في هذه الحالة لا يكون كذلك إلا في مقابل القديم، الذي يجعله الفكر في موضع شك وتقف منه الشعوب الثائرة موقف الرفض والمراجعة. لهذا، يسعى الميثاق الجماعي لوضع منهجية ضابطة لصيغ التعاقدات الاجتماعية في الوطن العربي، تتأسس على استلهاهم قيم التضامن ما بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وأن يربط أولويات السياسات العامة مع المسائل الاجتماعية، وذلك بإشراك المكونات المعنية في رسم معالم هذه السياسات، وفق مبدأ الحوار الاجتماعي الجماعي الشفاف. وأن يُعتبر الميثاق مرجعية أخلاقية ملزمة لجميع من تراضوا على تبنيه. ومن أجل التغلب على الإعاقات القديمة وتحقيق الغايات المستحدثة، راهن الميثاق على قاعدة المزاجية بين قيمتين، هما: الحرية والعدالة؛ حرية الشعوب وعدالة النظام السياسي. ووددنا في هذه المحاولة أن نتبين طبيعة ومغزى هذا الميلاد المزدوج للمجتمع والسياسة بعد الثورات العربية، وتعمد وضع تصوّر حديث، في ضوء المنطلقات الهادية للفكر العربي الحديث، ومن ثم التوسل إلى ذلك بالنظر في مفهومين قديمين للمواثيق الناظمة للعلاقات الإنسانية، بما يختص منها بأمر العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهما: «العقد الاجتماعي» و«الشرعية».

وإذا كانت هذه القيم والمفاهيم تبدو بدهية للمشتغلين في حقل القانون والدستور، إلا أنها تطرح الكثير من التساؤلات لدى الفاعلين والناشطين في

الحقل السياسي العام، وتضع الكثير من علامات الاستفهام لدى المفكرين، الذين يهتمهم مساهمة الفكر العربي في صياغة الواقع الراهن، واختيار المكونات وإحكام الغايات لميثاق اجتماعي عربي.

وبعد،

فإنّ الميثاق الاجتماعي العربي، الذي أُرسِل إلى كل الزعماء والرؤساء العرب والمؤسسات العربية الرسمية والمدنية، هو وثيقة يطرحها منتدى الفكر العربي للحوار، ويقدمها للتبني، إيماناً منه أن بوابة التغيير تبدأ من الاتفاق على ثوابت جامعة تحدد المعالم المرشدة، وتضع المبادئ العامة، وتخط الضمانات اللازمة للمجتمعات العربية، التي تعصمها من الانزلاق إلى الدكتاتورية وتحبسها في أطر التيبس والجمود. ونأمله أن يكون تجسيداً حقيقياً لإرادة العمل العربي المشترك، وامتحاناً جاداً لمدى الاستعداد لقبول الخيارات الشعبية، التي تطرحها التغيرات الحادثة في نظم الحكم وأنظمة الدولة الاجتماعية، لأنه يمثل مجموعة من الضوابط الأخلاقية والقانونية يجب احترامها، وأهداف جمعية كلية ينبغي التعاقد بشأنها.

إذ إن أهداف الميثاق الاجتماعي الجديد تتجلى في تقديم ردود فعل ناجعة بالنسبة للتحويلات التي تشهدها المجتمعات العربية، وتعمل على تعزيز الثقة في مستقبل مشترك، وبناء مجتمع المسؤوليات المشتركة، وتطوير آليات المشاركة، بضمان الحقوق للجميع، في إطار من الحكم الرشيد.

# الميثاق الاجتماعي العربي

أقر هذا الميثاق من جانب الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربي ونخبة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين العرب والشباب العربي المشارك في المؤتمر الشبابي الخامس الذي عقد في عمّان بعنوان «المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي»، في ١١ كانون الأول ٢٠١٢.



# الميثاق الاجتماعي العربي

## المقدمة

إيماناً مناّ بوحدة مستقبل الأمة العربية، ومصيرها، وقيمها الأساسية، وسعيًا نحو مجتمع عربي، يقوم على الديمقراطية والحريّة والعدالة الاجتماعية وصوصن الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وتطلعًا لتحقيق رفاه الشعب في تنمية مستدامة تخدم الأمة وأجيالها القادمة؛

ووعياً مناّ بالتحوّلات التاريخية العميقة، التي يشهدها الوطن العربي، وما آلت إليه الأمة من تشظٍ وفرقة، وفي قراءة مستنيرة لمستقبل هذا الوطن، بأقطاره كافة؛ فإنّ استخلاص العبر من الماضي والحاضر لتحريك الإرادة العربية من جديد، والدعوة للتغيير الطوعي على أنّه الأسلوب الحضاري الكفيل بالعطاء النوعي ورسم الصورة المشرفة لمستقبل الأمة، تصبح كلّها ضرورةً بالغة لكلّ مثقّف ومفكّر وسياسيّ وصانع قرار؛



وإدراكاً منا لما شهده الوطن العربي ويشهده من تغييرات متواترة منذ أفول الدولة العثمانية، وأن الأمة تحتزن طاقات وقدرات كامنة تمكنها من تأكيد ذاتها وممارسة سيادتها في رسم حاضرها ومستقبلها، وأنها ساعية، مثل باقي الأمم الحية؛ لتتبوأ الموقع الذي يليق بها، حيث عبّرت الشعوب العربية خلال السنتين الماضيتين عن رغبة جامحة للوصول إلى ما وصلت إليه الأمم المتقدمة في بناء مجتمعاتها على القيم الإنسانية التي تصبو إليها كل الشعوب، وفي مقدّماتها قيم الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة والمساواة والمواطنة المتكافئة وتداول السلطة التنفيذية، ولا سيما أنها قيم تُشكّل منظومةً واحدةً لا تتجزأ.

وإقراراً بأن المستقبل ينطوي على تحديات جسام، فلا بدّ أن تنهض الأمة لمواجهتها وتحويلها إلى فرص لتحقيق مجتمعات الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وسيادة القانون، ولبناء أنظمة سياسية ديمقراطية راسخة يشارك فيها جميع الأفراد نساءً ورجالاً دون تمييز، وبمشاركة فاعلة متوازنة تشمل جميع الفئات والأديان والطوائف والجماعات، بعيداً عن استثارة أي فئة أو جماعة بالسلطة واحتكار الحقيقة، وعن استخدام مصطلحات التخوين والتكفير وعدم الاعتراف بالآخر؛

وبما أن الأمة العربية تشهد استلاباً واضحاً لثرواتها وأموالها وعقولها وأراضيها، وتواجه هجوماً شرساً على ثقافتها وقيمها السامية، ويُسَاءُ عن قصد أو غير قصد إلى دينها، وهي أمور ترفضها الأمة وتتحداها، وتُعَدُّها مناقضة للمواثيق الدولية والشرائع السماوية. وبالمقابل فإن الأمة العربية تتطلع إلى استئناف دورها التاريخي في الإسهام في الحضارة الإنسانية، وفي بناء ثقافة السلام والأمن الإنساني بين الأفراد والشعوب والأمم، وفي التعاون مع كل قوى الخير في العالم لتحقيق ذلك؛

وحيث إن المرأة ما تزال تعاني من إنكار واضح لحقوقها ودورها، وتخضع للتمييز والتمييز، وفي ضوء التقدم الذي حقَّقه قضية المرأة في العالم، وأهمية الدور الفعَّال الذي اضطلعت به المرأة العربية إبان العقود الأخيرة، وحرصاً على حشد سائر قوى المجتمع لإنجاز أهداف مسيرة النهضة؛

وحيث إن الشباب يشكِّلون النسبة العليا بين مختلف الشرائح العمرية في مختلف الدول العربية، وحيث إنهم قد نهضوا بدور أساسي في الحراك العربي الراهن، وبرهنوا على قدرات منقطعة النظير في مختلف المساعي الإنسانية؛

وبما أن العلاقة بين السلطة والمواطن في عدد من دول الوطن العربي الكبير بحاجة إلى إعادة تعريف؛ بسبب رفض شعوبها للاستبداد واحتكار السياسة من جانب مجموعات محدّدة ونُخب محدودة، ورفض امتهان كرامة الإنسان والتلاعب بمقدراته، فإن الأمة تطالب بعلاقة تعيد للشعوب حقوقها الإنسانية كاملة، بحيث يكون الشعب فيها مصدر السلطات، وتكون المجتمعات مبنية على العدالة والسلم الاجتماعي والأمن الإنساني؛

وبما أن اللحظة التي نعيشها تشكّل الحدّ الفاصل بين ماضٍ بهوموميه وتجاربه غير الناجحة، ومستقبل واعد بفرصه وتحدياته، فإنّ الأمة بحاجة إلى فكر نهضويّ شامل يأخذ في الحسبان الجوامع المشتركة، كما يأخذ الخصوصيات والفوارق بعين الاعتبار؛

فقد تنادى أعضاء منتدى الفكر العربيّ، بمبادرة من رئيسه سمو الأمير الحسن بن طلال وأعضائه من مفكري الوطن العربي ومثقفيه وبمشاركة من قيادات شبابية في «المؤتمر الشبابي العربي الخامس»، إلى وضع ميثاق اجتماعي عربي يستجيب للتغيرات الحاصلة، ويضمن مستقبلاً أفضل، بما يقود إلى استنهاض قدرات الأمة وطاقاتها الكامنة، ولا سيما إذا تأسس على قيم الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وحكم القانون ومرتكزات الفكر الديمقراطي، وذلك وفق المرتكزات الأساسية الآتية:

# المركزات

أولاً: البناء على ما سبق من الجهود المتعددة التي بُذلت والمواثيق التي صدرت عن مختلف المؤسسات والمنتديات، وبخاصة ميثاق الجامعة العربية (١٩٤٥)، وميثاق مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)، وميثاق مجلس التعاون المغاربي (١٩٨٩)، والميثاق النهضوي العربي (١٩٨٨ - ٢٠١٠)، والميثاق الوطني الأردني (١٩٩٠)، ووثائق الأزهر الشريف بشأن مستقبل مصر [يونيو (حزيران) ٢٠١١]، والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة، وكلها مواثيق سعت إلى رسم صور المستقبل قطرياً، أو بشكل متعدّد الأطراف، وذلك لصياغة ميثاق متناغم معها ومجدد لها، ضمن رؤية تأخذ في الاعتبار أهم ما طرحته الحركة الإصلاحية والتغييرية العربية طيلة مرحلة ما بعد الاستقلال وصولاً إلى أهداف التغييرات التي حصلت في العام ٢٠١١.

ثانياً: الاعتراف بسيادة مفهوم المواطنة المتكافئة ومفهوم التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية بما يضمن القضاء على مسببات الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية التي تهدد مستقبل الأمة وتعود إلى فرقته وتقسيمها تحقيقاً للمشروع الصهيوني،

والمشاريع الخبيثة الأخرى، التي تسعى إلى تجزئة الأمة إلى كيانات أمنية صغيرة متناحرة، ومن ثم فإن الميثاق الاجتماعي العربي المنشود يجب أن يشمل نصوصاً تعترف بوجود الهويات العامة والفرعية على حد سواء، وتقرّ بفوائد التنوع الثقافي ومبدأ العيش المشترك والاعتماد المتبادل نهجاً وسلوكاً على أساس المواطنة المتكافئة، وتقرُّ بأن المحاصصة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مهما كانت أسسها ودوافعها، هي نقيض المواطنة المتكافئة.

ثالثاً: الإقرار بتفاوت الدول العربية في ما بينها من حيث ظروف التكوين وأنظمة الحكم والثروات والإمكانات. إلا أنه ومع ضرورة الإقرار بهذا التفاوت ومؤثراته، فإن الميثاق يدعو إلى اعتماد الأسس المشتركة التي تجسّد هويتها الجامعة في بناء مجتمعات المساواة والحرية والعدالة.

رابعاً: إن التفاوت بين الأقطار العربية يجب ألا يمنع الأمة من بناء هويتها الجامعة، ولا من بناء كتلة سياسية اقتصادية منيعة متوافقة تسعى إلى تبوء المكانة التي تستحقها بين التكتلات العالمية.

خامساً: إن الوصول إلى السلم الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع مرهون بتنمية اقتصادية شاملة مستدامة تعتمد على

تطوير الاقتصادات العربية وتصنيعها، وخلق طيف واسع من فرص العمل بحيث تتوزع مغانم التنمية بين الأفراد والجماعات على أسس العدالة والمساواة والجدارة وتكافؤ الفرص.

سادساً: إنَّ التعليم واكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وإدراك التداخل بين مكونات المعرفة الإنسانية هي حجر الزاوية في بناء مشروع النهضة العربية، وفي تمكين الأمة من تكوين رأس المال البشري الكفؤ المنتج القادر على إدارة ثروات الأمة واستثمارها بسيادة مبنية على التعاون المتكافئ مع الأمم الأخرى بدلا عن التبعية التي تعاني منها الأمة بسبب الفجوة العلمية والتكنولوجية. لهذا، فإنَّ بناء النظم التعليمية يشكّل نقطة الانطلاق الأساسية لتنشئة الأجيال وبناء الأمة على أسس تنافسية قائمة على الاستحقاق.

سابعاً: إنَّ البعد الاجتماعي هو أكثر الأبعاد في المشروع الحضاري العربي أهمية واعتباراً، ولا يمكن للمشروع العربي أن ينجح إلا إذا اقترنت المعطيات السياسية بالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا أُطلق على الميثاق اسم «الميثاق الاجتماعي العربي». وعليه فإنَّ الميثاق يأخذ في الحسبان قضايا المرأة والطفولة والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وقضايا المجتمع المدني

والتنوع الإثني والديني والمساواة بين جميع الفئات والطوائف وإحقاق الكرامة الإنسانية والعدالة، والتصدي لمشكلات الفساد والبطالة والفقر والتهميش.

وفي ضوء المقدمة والمرتكزات التي سبق ذكرها، فإننا نطرح الميثاق العربي الاجتماعي بالصيغة الآتية، على أن تعدّ المقدمة والمرتكزات جزءاً منه وتقرأ معه:

١- إنَّ الهدف الجوهري لهذا الميثاق هو الاتفاق على الأسس التي يجب أن تُبنى عليها الدولة العربية الحديثة، سواء أكانت ملكية أم جمهورية. وإنَّ أول هذه الأسس هو الاعتراف بأن الشعب مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأنَّ الطريقة المثلى التي تمكّن الشعب من ممارسة سلطاته، تكمن في انتخابات حرّة نزيهة يختار الشعب من خلالها ممثليه تمثيلاً عادلاً يستند إلى مفهوم المواطنة، ويرفض المحاصصة على أسس طائفية أو مذهبية أو عرقية أو جنوسية أو غيرها، لتكون المجالس النيابية المنتخبة أساساً لتشكيل الحكومات واستبدالها في إطار التداول السلمي للسلطة التنفيذية.

٢- إنَّ الدولة العربية الحديثة ينبغي أن تكون في الأساس دولة القانون والمؤسسات، وأن تُصاغ القوانين النّائمة للحياة استنادًا إلى القيم الإنسانية الرفيعة، وفي مقدّمها القيم المستقاة من الشريعة الإسلامية السمحة، وهي قيم الحرية والمساواة والعدل والمشاركة والتعددية، ومحاربة الاستبداد والظلم والقهر، ورفض أي شكل من أشكال التمييز أو التهميش، وتأكيد استقلالية القضاء ونزاهته، وتوفير الظروف المناسبة للعيش الكريم، وضمان الحقوق وتحديد الواجبات، ولا سيما حقوق الفرد ومنها حرية العقيدة والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في تكافؤ فرص العمل، والحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التقاعد الكريم والضمان الاجتماعي، وواجب تحمُّل ما يترتب عليه من نصيب عادل من نفقات الدولة، وواجب الدفاع عن الأمة وأراضيها وثقافتها وثرواتها وكرامتها.

٣- يؤكّد الميثاق أن الرؤية الاستراتيجية المشتركة للتعليم في الوطن العربي يجب أن تهدف إلى إعداد الشباب لبناء مستقبل الأمة، وتطوير القيادات الفكرية والعلمية والثقافية والسياسية والفنية والاقتصادية على أسس



الجدارة والاستحقاق، وبناء المواطن المستوعب لقيم حضارته العربيّة الإسلاميّة، المُحصَّن بمبادئ المواطنة الصالحة واحترام حقوق الآخرين، المنفتح والقادر على التعامل مع تحديات العصر بشكل خلاق ومرن، والقادر على تغليب المصلحة العامة على مصلحته الخاصة، والمدافع عن حرية الرأي والفكر والتعبير فعلاً وقولاً.

٤- كما يؤكد الميثاق أنّ الأمة أولى بقدرات ومواهب المتميّزين من علمائها ومفكرّيها وباحثيها وأصحاب الريادة في الصناعة والتجارة، ويدعو إلى تهيئة البيئة الإبداعية لهم التي تعطيهم حرية البحث والتفكير والعمل، وتوفّر لهم الحوافز والعوائد المادية التي تحول دون هجرتهم. ويؤكد الميثاق أيضاً أهمية تقوية الروابط بين الوطن والجاليات العربيّة المبدعة التي هاجرت منه، وعدّها رصيماً له، والاستفادة مما اكتسبته من خبرات وما تتمتع به من قدرات في التأثير على المجتمعات التي تعيش فيها.

٥- يؤكد الميثاق اعتماد منهجية واضحة تصل المرأة عبرها إلى نيل حقوقها الكاملة، وذلك بتصويب جميع التشريعات المميّزة ضدها، والتصدي لكل الممارسات التي تنتقص من حقوقها وإنسانيّتها، على أساس أنها شريك كامل

الأحقية والأهلية مع الرجل في بناء المستقبل العربي،  
أقطاراً وأمةً، وذلك بما ينسجم مع الشرائع السماوية  
والمواثيق والاتفاقات الدوليّة.

٦- يؤكد الميثاق رفض أي تمييز أو اضطهاد أو ظلم  
يلحق بأي فئة أو دين أو طائفة أو جماعة، ويعدُّ التنوع  
الثقافي إثراءً للثقافة المجتمعية، ويؤكد ضرورة اعتماد  
سياسة صريحة لإزالة أسباب هجرة أتباع بعض الأديان  
والطوائف والإثنيات خارج الوطن العربي وتهجيرهم.  
وفي هذا السياق، فإن الميثاق يدعو إلى تأسيس محكمة  
عربية لحقوق الإنسان، تهض بهذه المهمة الجليلة لإعادة  
ترتيب أمور البيت العربي ذات الصلة من داخله، وحسب  
معايير تناظر المعايير الدولية المعترف بها.

٧- يؤكد الميثاق أن لمراكز الدراسات والبحوث الوطنية  
المنزّهة عن التبعية الأجنبية دورها المُساند للحكومات  
في صنع السياسات ووضع الاستراتيجيات، وأن الدولة  
العربية الحديثة تشجع على قيام مثل هذه المراكز  
وتشجع على تفاعلها فيما بينها داخل الأقطار العربية  
ومع المراكز المناظرة لها في الدول الأخرى على أسس  
الندية، بحيث تتمكن هذه المراكز من القيام بمهامها

بحرية تامة، وتقدم للأمة قاعدة شعبية واسعة ذات صدقية عالية لمناقشة السياسات وآثارها قبل إقرارها، وتزويد صانعي القرار بما يلزم من معلومات وتحليلات ومقارنات ودراسات استشرافية. وبالتتابع، فإن على مراكز الدراسات والبحوث التي تعمل في الوطن العربي وتموّل من أطراف أجنبية أن تخضع لشفافية كاملة تتيح مساءلتها ورصد أعمالها.

٨- يؤكد الميثاق ضرورة إحياء المؤسسات الإسلامية التي أثبتت جدواها ونجاحاتها عبر العصور لدعم التكافل والتلاحم الاجتماعي داخل الوطن العربي، وبخاصة إنشاء صندوق عربي للزكاة، وتمكين مؤسسة الوقف لممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء صندوق الحجّ العربي، والاستفادة من التجارب الناجحة في هذه المجالات في دول إسلامية غير عربية.

٩- كما يدعو الميثاق سائر الدول العربية لإقامة بنك للتنمية العربية تساهم فيه الدول العربية بهدف استثمار ثروات الأمة في تنمية مشروعات عابرة للحدود بين الأقطار العربية، تعود على الأمة بالنفع المتبادل، بدلا من انجذاب الاستثمارات العربية إلى البنوك الأجنبية.

١٠- يؤكد الميثاق أنَّ التحديات التي تواجه دول الوطن العربي في مجال الموارد المائية والطاقة والبيئة والغذاء هي في الأصل تحديات عابرة للحدود يصعبُ التعامل معها بانفراد أو باتفاقات ثنائية، مما يفرض حلولاً تعتمد العمل العربي المشترك من خلال مؤسسات مشتركة هدفها التنمية العربية على أسس تجارية. وفي هذا الإطار، فإن تقوية مؤسسات العمل العربي المشترك واضطلاعها بدور أكثر فاعلية ونفاذاً في المجالات الاقتصادية والثقافية والإنسانية أصبح ضرورة ملحة من أجل محاربة الفقر والبطالة والتخلف، ومن أجل دعم مستقبل الأمة ومكانتها. وعليه، فإن الميثاق يدعو الدول العربية إلى إتاحة التبادل الحرّ في التجارة والخدمات، والقوى العاملة والأموال والاستثمارات، وإنشاء المشروعات التنموية المشتركة العابرة للحدود لإيجاد فرص العمل والاستغناء عن اليد العاملة غير العربية، وتحقيق بيئات استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال العربية وغير العربية.

١١- يؤكد الميثاق ضرورة تضافر الجهود للدفاع عن اللغة العربية، وعن هوية الأمة الثقافية وشرح قيمها بكل الوسائل، وذلك بالتفاعل مع مؤسسات الفكر العالمية

والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية غير الحكومية،  
والتعريف بقيم الحضارة العربية الإسلامية في مجالات  
السعي الإنساني، وإيلاف تلك القيم مع السلوكيات  
المطبَّقة في مجتمعاتنا، وذلك ضمن منهجية تخدم  
أهداف الأمة، وتنظّم هذه المساعي ضمن أُطر واضحة  
وأهداف بيّنة تشترك فيها المؤسسات الحكومية مع  
مؤسسات المجتمع المدني العربي.

١٢- وبما أن العولمة قد صنعت واقعاً دولياً لا تستطيع الأمة  
تجاهله، فإنّ الميثاق يُحدّد الأسس التي تقبلها الدول  
العربية لتنظيم علاقاتها الدولية بما يرفض الهيمنة  
واستلاب حقوق الشعوب، ومصادرة الثروات الطبيعية،  
والطاقات الإنسانية، وبما يدعو لعلاقات متكافئة وعادلة  
بين الدول وبين التكتلات الدولية التي تخدم مصالح  
الأطراف كافة، ويؤسس لسلام مستدام بين الأمم.

١٣- في السّياق نفسه، فإنّ الميثاق يدعو إلى وضع استراتيجية  
بعيدة المدى تعتمد الخطوط العريضة الواردة فيه لتطوير  
الجامعة العربية إلى اتحاد على شاكلة الاتحاد الأوروبي،  
والاستفادة من تجاربه في المجالات كلّها؛ بما فيها  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وتطوير  
الموارد البشرية.

١٤- إن المبادئ التي بُنيَ عليها هذا الميثاق تشمل أُسسًا عامّةً على شكل مدوّنة دستوريّة تحدّد الأسس المشتركة، والمبادئ الأساسية، التي يجب أن تشملها الدساتير كلّها في الوطن العربي دون إجحاف بالخصوصية القطرية، والفوارق بين الأقطار، ومن المؤمّل أن يشكّل هذا الميثاق قاعدة من القواعد التي تُصاغ بموجبها دساتير الدول العربية وتعديلاتها.

إن تحقيق أهداف هذا الميثاق مرهون بمدى تعاون قوى الأمة الحيّة وكفاءتها الثقافية والفكرية والعلمية وشراكاتها، وعلى درجة قناعة الفاعلين على الساحة السياسية والمدنية والدينية والثقافية والاجتماعية والإعلامية؛ الأمر الذي يحتاج إلى حوارات جادة ومسؤولة لتكوين تصوّرات مشتركة في إطار التوافق الاستراتيجي طويل الأمد، وضمن كتلة تاريخية مؤمنة بذلك ومستعدة للعمل بكل تقانٍ من أجل الوصول إلى الأهداف النبيلة التي يتضمّنها هذا الميثاق.

لهذا، فإنّ الحوار لم يعد اختياراً فحسب بقدر ما أصبح اضطراراً وواجباً؛ الأمر الذي تحتاج إليه مجتمعاتنا لكي تضع خطواتها على الطريق الصحيح. وبقدر ما يصبح الحوار السلمي ونبذ العنف وسيادة قيم التسامح واقعاً، فإنّ المستقبل سيكون واعداً.

وعليه، فإنَّ تشجيع الحوار والتركيز على أخلاقياته في الجامعات ومواقع العمل ودور العلم والمحافل الثقافية والمنتديات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ودور العبادة، وفي كل مرافق الحياة والعمل، سيكون الطريق الأكثر ضماناً لحياة حرّة كريمة.